

Distr.: General
10 June 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام 2009

جنيف، 6-31 تموز/يوليه 2009

البند 13 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل الاقتصادية والبيئة: تسخير

العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت

تقرير الأمين العام

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 202/63، أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2009، بناء على مشاوراته مع جميع المنظمات المعنية، بما فيها المنظمات الدولية، تقريراً يمكن أن يتضمن توصيات عن كيفية القيام بالعملية الرامية إلى تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت.

ويستجيب هذا التقرير لذلك الطلب ويسعى إلى تقييم الخطوات المتخذة لتعزيز التعاون وإيجاز التوصيات التي اقترحتها جميع المنظمات المعنية للمضي قدماً بهذه العملية.

* E/2009/100

أولاً - معلومات أساسية

1 - عُقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في عام 2003 في جنيف، وفي عام 2005 في تونس. واعتمد أربع وثائق ختامية، هي: إعلان مبادئ جنيف (انظر A/C.2/59/3، المرفق)، وخطة عمل جنيف (المرجع نفسه)، والتزام تونس (انظر A/60/687)، وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات (المرجع نفسه). وفي هذه الوثائق يُعترف بأن إدارة الإنترنت، متى نُفذت تبعاً لإعلان مبادئ جنيف، تشكل عنصراً جوهرياً لمجتمع معلومات مرّكّز على السكان، وشامل، وموجّه نحو التنمية، وغير تمييزي. وعلى وجه الخصوص سلم مؤتمر القمة، في الفقرة 69 من برنامج عمل تونس، "بالحاجة في المستقبل إلى تعاونية معززة لتمكين الحكومات من أن تنفذ أدوارها وتضطلع بمسؤولياتها على قدم المساواة، في مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، ولكن ليس في الشؤون اليومية التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسة العامة الدولية". وفي الفقرة 71 من برنامج عمل تونس يُطالب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إطلاق عملية مستمرة لتعزيز التعاون من خلال إشراك أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.

2 - وقد شجعت الجمعية العامة، في قرارها 202/63، تعزيز ومواصلة التعاون بين أصحاب المصلحة وفيما بينهم لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر القمة العالمي، وشجعت كيانات الأمم المتحدة، كل في نطاق ولايته، على الإسهام في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، مشددة على ضرورة توفير الموارد اللازمة في ذلك الصدد. وإقراراً بالحاجة الماسة إلى تسخير إمكانيات المعارف والتكنولوجيا، شجعت الجمعية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة جهوده لتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها عاملاً حاسماً في التمكين من التنمية وحافزاً على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك السياق، طلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام 2009، بناء على مشاوراته مع جميع المنظمات المعنية، بما فيها المنظمات الدولية، تقريراً يمكن أن يتضمن توصيات عن كيفية القيام بالعملية الرامية إلى تعزيز التعاون.

ثانيا - استعراض الخطوات المتخذة نحو تعزيز التعاون

ألف - التقدم المحرز لتنفيذ الفقرة 71 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات

3 - استجابة للفقرة 71 من برنامج عمل تونس، نَقَدَ المستشار الخاص للأمين العام المعني بإدارة الإنترنت سلسلة من المناقشات الثنائية في عام 2006 مع ممثلي جميع مجموعات أصحاب المصلحة - الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط التقنية والأكاديمية. وفي عام 2007، عهد الأمين العام إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بمهمة مواصلة عملية المشاورة وتسهيل عملية تقديم التقارير بشأن تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. وفي 12 آذار/مارس 2008، دعا وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية عشر منظمات لتقديم تقرير أداء سنوي عن الخطوات التي اتخذتها بهدف تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت⁽¹⁾.

4 - وقد أدرج موجز للردود في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على المستويين الإقليمي والدولي (A/64/64-E/2009/10).

5 - وأفادت جميع المنظمات في تقاريرها بأنها بذلت جهوداً للاتصال بأصحاب مصلحة آخرين. ونقّدت المنظمات بقيادة الحكومات أنشطة لتوسيع التعاون مع أوساط الأعمال والمجتمع المدني ومجتمع الإنترنت. وفي الوقت ذاته، أفادت منظمات مجتمع الإنترنت عن أنشطتها للاتصال بالحكومات وأوساط الأعمال والمجتمع المدني. وأشارت جميع المنظمات تقريباً إلى أنها شاركت بنشاط في منتدى إدارة الإنترنت، كما كان معظمها (بما في ذلك شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، وجمعية الإنترنت، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

(1) هذه المنظمات هي: شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، والاتحاد الدولي للاتصالات، واتحاد الشبكة العالمية، ومجلس أوروبا، وجمعية الإنترنت، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الموارد الرقمية، وقدمت منظمة إضافية، هي فرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت، مساهمة بمحض إرادتها.

الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ممثلاً في الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة المتعددين التابع للمنتدى. وشارك عدد من المنظمات (منها مجلس أوروبا، وجمعية الإنترنت، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واليونسكو، واتحاد الشبكة العالمية) في إقامة تحالفات دينامية في إطار المنتدى.

6 - وألقت المنظمات الضوء على الأحداث المتعلقة ببناء القدرات، كالبرامج التعليمية والمؤتمرات وحلقات العمل. وأشارت منظمات عدة إلى التركيز على تسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار البعض إلى المشاركة في منتديات وضع إجراءات وسياسات إدارة الإنترنت، وعرض مجلس أوروبا دوره في تسهيل التفاوض بشأن المعاهدات المتعلقة بسياسات الإنترنت. وركزت المنظمة العالمية للملكية الفكرية على إسهامها الكبير في جهود الوساطة في منازعات الملكية الفكرية المتعلقة بتسمية النطاقات، وأشار الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أعماله بشأن توحيد المبادرات القائمة لأمن الفضاء الحاسوبي، سعياً لتوفير إطار شامل لتوافق آراء أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مجموعة منسقة من التدابير الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الحاسوبي على الصعيد العالمي.

7 - وتوحي تقارير الأداء بأن المُجيبين تجاوبوا بجدّ مع نداء تعزيز التعاون الوارد في برنامج عمل تونس.

8 - وبرزت من التجربة حتى الآن عدة عناصر مشتركة. وترى معظم المنظمات أن تعزيز التعاون هو عملية لتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، والإسهام فيه، سواء من خلال ترتيبات تعاونية رسمية أو غير رسمية. وتتبدى أشكال التعاون التي برزت في تبادل للمعلومات وتقاسم للخبرات، وتكوين توافق آراء، وجمع الأموال، ونقل المعرفة التقنية وبناء القدرات. وبات بعض هذه الترتيبات التعاونية العالمية والإقليمية والوطنية قائماً بالفعل بين المنظمات العشر.

9 - يتمثل أحد التحديات التي تواجه الرصد الفعال للتقدم المحرز نحو تنفيذ الفقرة 71 من برنامج عمل تونس في غياب التوجيه العملي لما يشكل مستوى معزراً من التعاون.

باء - توصيات لتعزيز التعاون

10 - في 23 كانون الأول/ديسمبر 2008، بعث وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برسالة أخرى إلى مجموعة المؤسسات العشر المذكورة، تتضمن طلباً جديداً بتقديم توصياتها عن كيفية القيام بالعملية الرامية إلى تعزيز التعاون. ومن أصل المنظمات العشر التي طُلب إليها تقديم توصياتها، وردت ردود من شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، والاتحاد الدولي للاتصالات، واتحاد الشبكة العالمية، ومجلس أوروبا، وجمعية الإنترنت، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأوجزت هذه الردود في الجدول أدناه. وأدرجت مقتطفات من هذه الردود في المرفق، وستتاح عبر الشبكة على الموقع التالي: <http://www.unpan.org>.

- يهّم جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والمجتمع المدني، مواصلة الحضور في مختلف المنتديات المعنية بإدارة الإنترنت، والمشاركة بنشاط في عمليات كل منهم.
- وترى شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة أن التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات يثبت جيداً مزايا عدم محاولة فرض قيود آلية رقابة موحّدة، وينبغي لجميع أصحاب المصلحة؛ عوضاً عن ذلك، مواصلة تشجيع تطور المنظمات القائمة.
- يمكن تعزيز الإطار الحالي لإدارة الإنترنت لكفالة قيام الحكومات بدور أكبر وأكثر فعالية في صياغة السياسات العامة الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن شأن مثل هذه التدابير أن تكفل تحسين التعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية صياغة السياسات.
- وثمة هيئات حكومية دولية قائمة بالفعل تحت مظلة الأمم المتحدة، تتسم بمشاركة قوية من جانب الحكومات، ولديها الخبرة والولاية الضرورية. ومن شأن تحسين إطار الإدارة، عوضاً عن السعي إلى إنشاء أطر جديدة، أن

ينهض بالكيانات القائمة بهدف تعزيز المشاركة الحكومية.

- ولا بد من توخي الحذر لدى القول بأن منتدى إدارة الإنترنت يمكن أن يؤدي دوراً في صنع القرار أو أن تكون له وظيفة إشرافية في مسائل السياسات العامة المرتبطة بالإنترنت. فهذه الأنشطة لا تقع ضمن ولاية المنتدى، وفقاً للفقرة 77 من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات التي تنص على ألا يكون للمنتدى أي وظيفة إشرافية وألا يحل محل الترتيبات أو الآليات أو المؤسسات أو المنظمات القائمة، وإنما يعمل على إشراكها والاستفادة من خبراتها؛ وأن يشكل عملية محايدة، وغير ازدواجية، وغير ملزمة؛ وألا يتدخل في العمليات اليومية أو التقنية للإنترنت.

- ويمكن تشكيل إطار محسّن للإدارة يكون لجميع البلدان فيه رأي متكافئ في مسائل السياسات العامة المرتبطة بالإنترنت وفي إدارة موارد الإنترنت الحساسة.

ولدى منظمة حكومية دولية كالاتحاد الدولي للاتصالات الولاية اللازمة لذلك، وعليه، يمكنها أن تضطلع بدور رائد في إنشاء هذه البنية الإدارية.

- ويجب أن تضطلع هيئة حكومية دولية معنية بالدور والمهام ذات الصلة بالسياسات التي تحكم التنسيق المتوائم والعالمي لخدمات النطاقات العليا لرموز البلدان، على أن يكون لديها ولاية مخولة من الحكومات وخبرة في مجال توفير هذه الخدمات حتى يمكن مراعاة شواغل ومصالح الدول ذات السيادة.

- وفي حالة السياسات العامة المتعلقة بإدارة الإنترنت التي تختلف عن القانون الدولي والمعاهدات الدولية، يمكن أن تمثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية منتدى للمناقشات والاتفاقات بين الأطراف المعنية. وسيكفل هذا

المنتدى، داخل المنظمة الملائمة، مراعاة القوانين والمعاهدات الدولية لدى صياغة وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت التي يمكن أن تترك أثراً على المعاهدات والقوانين الدولية التي تحكم المنظمات الدولية.

- والمصالح المشروعة لكل بلد، كما عبّر عنها وحددها كل بلد بأساليب متنوعة، فيما يخص القرارات التي تؤثر على النطاقات العليا لرموز البلدان، يجب أن تصان وتدعم وتعالج من خلال أطر وآليات مرنة ومحسنة.

ويمكن للهيئة المنتدبة أن تحتفظ بدور استشاري، إذا دعت الحاجة، بناءً على طلب البلد المعني، كما يمكن حل أي خلاف قد ينشأ بين الكيانين من خلال منظمة دولية/حكومية دولية تتمتع بالولاية اللازمة لذلك.

- على كل وسط مهني، وعلى الاختصاصيين التقنيين، وكل حكومة ومجتمع مدني وقطاع صناعي، ممارسة ما يتقنونه على النحو الأفضل، والتعاون مع الأوساط الأخرى التي تمتلك خبرات مختلفة. وعلى الأوساط الهندسية أن تواصل تحديد التكنولوجيات وتطويرها. ويتعين على الحكومات تحديد القوانين وإنفاذها، كما يجب على جميع أصحاب المصلحة فهم التكنولوجيات الجديدة لدى نشأتها. وينبغي أن يحيط المهندسون على نحو أفضل بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية للتكنولوجيات الجديدة قيد التطوير. كما يجب ألا تغيب المهمة العامة عن ذهن جميع الأوساط، ألا وهي تعزيز حقوق الإنسان المرتبطة بالحصول على المعلومات والتمتع بحرية التعبير والاتصال.

- وينبغي أن تضطلع الحكومات بدور هام كراعية ومستخدمة لتكنولوجيات الإنترنت وإنما ليس كمهندسة للشبكات. وعلى الحكومات والمجتمع المدني تهيئة بيئات مواتية.

- ويجب إفساح المجال أمام المرونة والابتكار، وتركز الجهود في الوقت ذاته على الاحتياجات الوظيفية، وليس على القواعد الخاصة بالتكنولوجيا، مما يعني أن ثمة حاجة لتنسيق عالٍ بين مختلف المستويات.
- وينبغي أن يناقش منتدى إدارة الإنترنت موضوع المعايير المفتوحة للإنترنت والشبكة العالمية. وينبغي تشجيع المشاركة المباشرة من جانب أي صاحب مصلحة في وضع جدول الأعمال التقني والإجرائي للمنظمات، كاتحاد الشبكة العالمية مثلاً. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة الدول الأعضاء فيها، على تخصيص مزيد من الموارد لكل مجال بالمستوى الملائم (سواء تعلق المجال بالمعايير أو تيسر الوصول إلى المعلومات أو الخصوصية، إلخ).
- يوصى بالحوار وتعزيز التعاون بين الحكومات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. ويتعين تعزيز هذا التعاون لكفالة عدم المساس بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت بداعي الملكية الخاصة وإدارة موارد الإنترنت الحساسة. وتكتسي نفس الأهمية الحاجة إلى وضع سياسات بشأن الخطوات/الاستراتيجيات المقبلة لشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة عقب إعفائها من اتفاق المشروع المشترك الذي كُلفت بموجبه بالامتثال لسلسلة من "المسؤوليات" التي تعتبر ضرورية لإعفائها من الرقابة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ويجب دعم وتعزيز أسلوب المبادرات الإقليمية المنطلقة من القاعدة، كالحوار الأوروبي بشأن إدارة الإنترنت، بوصفها محفزاً للسياسات العامة؛ وفي هذا السياق، يجب تشجيع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية والممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص على التعاون.

- ينبغي أن يستفيد جميع أصحاب المصلحة من فرصة المشاركة على نحو أكبر في منظمات مجتمع الإنترنت، التي تضع المعايير التقنية وتناقش المسائل المشتركة بين التكنولوجيا والسياسات.
- ومن الجوهر أن يواجه جميع أصحاب المصلحة التحدي من خلال المشاركة في هذه المنتديات الجديدة التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى تطور الإنترنت بروح من المسؤولية.
- وينبغي للأمم المتحدة اتخاذ خطوات، عن طريق المنظمات التابعة لها، من أجل إيجاد الوعي بالفرص المتاحة للمشاركة مع الآخرين في وضع نهج كلي لمبادئ السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. بل ينبغي للأمم المتحدة أن تذهب أبعد من ذلك، دعم برامج بناء القدرات لمساعدة الدول الأعضاء على فهم الطريقة المثلى للمشاركة في المنظمات ذات الصلة، وكيف ومتى يمكنها الإسهام في المناقشات، وكيف يمكنها تنمية الخبرات اللازمة للقيام بذلك على نحو ذي مغزى. ومن شأن الدعم والتشجيع اللذين تقدمهما الأمم المتحدة أن يجعلوا المنتديات المحلية والإقليمية والعالمية المعنية بتكنولوجيا وسياسات الإنترنت، ومجالات الالتقاء بينها، أكثر دينامية وشمولية.
- وينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية أن تجعل أنشطتها المتعلقة بسياسات الإنترنت وأنشطتها لصنع القرار ذات صلة بالإنترنت أكثر انفتاحاً وشمولية بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة.
- ويجدر بالأمم المتحدة النظر في مثال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتمثل في إدراج مجتمع الإنترنت التقني والمجتمع المدني في عملها المتعلق بسياسات الإنترنت كدراسة حالة إفرادية لزيادة الانفتاح في

المنظمات التابعة لها، وللتوصية بآليات يمكن للدول الأعضاء تنفيذها على المستويين المحلي والإقليمي.

- ويجب أن تقوم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون على أساس التزام بالانفتاح، والشمول، والاتصال، بحيث تتمكن الكيانات التي قد تتأثر بالقرارات من المشاركة في تطوير وتنفيذ تلك القرارات.

- ويجب جعل المناقشات السابقة لاتخاذ قرار ما مفتوحة بدرجة أكبر بكثير أمام جميع إسهامات أصحاب المصلحة.

موجز توصيات نصية محددة قدمتها المنظمات المُجيبة

شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة

التوصيات

فيما يخص كيفية القيام بالعملية الرامية إلى تعزيز التعاون في المستقبل، نرى أن التطور المستمر للآليات القائمة حالياً هو أمر بالغ الأهمية. ويؤدي استمرار التآزر والتعاون بين الكيانات والمنظمات المعنية بشأن القضايا الواقعة ضمن ولاياتها إلى تشجيع التشاور المفتوح، وتطوير منهجيات جديدة، مع تفادي المنافسة غير المجدية بين الوكالات المنشأة لأداء مهام أخرى.

تشمل بعض المجالات التي رأينا فيها تطورات مشجعة أخيراً ما يلي:

منتدى إدارة الإنترنت، وهو أحد نواتج عملية مؤتمر القمة العالمي، إذ استطاع بالفعل خلال ثلاثة أعوام توفير محفل للنقاش بشأن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالإنترنت، معززاً بذلك التعاون القائم بين المنظمات وموفرراً المجال أمام أوجه جديدة للتعاون بينها. وفي ظل المشاركة المفتوحة في هذا المنتدى، تتاح لجميع أصحاب المصلحة المهتمين بالحضور والمشاركة فرصة القيام بذلك.

من المهم أن يواصل جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما الحكومات والمجتمع المدني، المشاركة في مختلف المنتديات المعنية بإدارة الإنترنت، والمشاركة بنشاط في العمليات التي يقوم بها كل منهم.

يشكل تطور أسماء النطاقات المخصصة مثلاً آخر على عملية التعاون الجارية بين أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التوصل إلى منظور مشترك.

تتخذ منظمات أخرى أيضاً خطوات لاستعراض عملياتها وممارساتها، وأخذت علاقات جديدة بالنمو نتيجة لذلك.

وترى شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة أن التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي يثبت جيداً مزايا عدم محاولة فرض قيود

آلية رقابة واحدة. ويتعين علينا جميعاً، عوضاً عن ذلك، مواصلة تشجيع التطور الجاري بالفعل للمنظمات القائمة. ومن شأن الارتكاز على التطورات القائمة تسهيل تعزيز التعاون على نحو لم يسبق له مثيل، على اعتبار أن الأطراف تشجّع على استحداث أساليب للعمل معاً بهدف تحقيق أهداف مشتركة، وكثيراً ما تكون جديدة ومثيرة. لكن ما زالت هناك حواجز قائمة بين بعض المنظمات أمام تنفيذ هذه العملية السليمة والنشيطة. وأعتقد أن ما تبذلونه من جهود للتعريف بالتقدم المحرز حتى الآن، مع تشجيعكم في الوقت ذاته جميع أصحاب المصلحة على المشاركة المفتوحة سيتبين أنهما إسهام هام نحو البناء على ما سبق أن حققناه سعيًا إلى تعزيز التعاون.

الاتحاد الدولي للاتصالات

التوصيات

دور الحكومات في إدارة الإنترنت

يمكن تعزيز الإطار الحالي لإدارة الإنترنت لكفالة مشاركة أكبر وأكثر فعالية من جانب الحكومات في صياغة السياسات العامة الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن شأن التدابير المتخذة أن تكفل تعاوناً أفضل بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية صياغة السياسات. وعملاً بالفقرة 68 من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات التي تعترف بأنه ينبغي أن يكون لجميع الحكومات دور ومسؤولية على قدم المساواة في الإدارة الدولية للإنترنت، ولضمان استقرار الإنترنت وأمنها واستمرارها.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة هيئات حكومية دولية قائمة بالفعل تحت مظلة الأمم المتحدة، تتسم بمشاركة قوية من جانب الحكومات، ولديها الخبرة والولاية الضرورية. ومن شأن تحسين إطار الإدارة أن ينهض بالبنى القائمة هذه بهدف تعزيز المشاركة الحكومية، عوضاً عن السعي إلى إنشاء بنى جديدة. ولا بد من توخي الحذر أيضاً لدى القول بأن منتدى إدارة الإنترنت يمكن أن يؤدي دوراً في صنع القرار أو أن تكون له وظيفة إشرافية في مسائل السياسات العامة المرتبطة بالإنترنت. فهذه الأنشطة لا تقع ضمن ولاية المنتدى، تبعاً للفقرة 77 من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات التي تنص على ألا يكون للمنتدى وظيفة إشرافية وألا يحل محل الترتيبات أو الآليات أو المؤسسات أو المنظمات القائمة، وإنما يعمل على إشراكها

والاستفادة من خبراتها. وأن يشكل عملية محايدة، وغير ازدواجية، وغير ملزمة، وألا يتدخل في العمليات اليومية أو التقنية للإنترنت.

تجنب الاستيلاء على آلية إدارة الإنترنت

يمكن تشكيل إطار محسّن للإدارة يكون لجميع البلدان فيه رأي متكافئ في مسائل السياسات العامة المرتبطة بالإنترنت وفي إدارة موارد الإنترنت الحساسة.

ولدى منظمة حكومية دولية كالاتحاد الدولي للاتصالات الولاية اللازمة لذلك، وبالتالي، يمكنها أن تضطلع بدور رائد في إنشاء هذه البنية الإدارية. ويطلب القرار 102 لمؤتمر المفوضين التابع للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2006 إلى الأمين العام للاتحاد اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين الاتحاد من مواصلة تأدية دور تيسيري في تنسيق قضايا السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، كما ورد في الفقرة 35 (د) من برنامج عمل تونس، وذلك بالتفاعل كلما دعت الحاجة مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في هذه المجالات.

إدارة موارد الإنترنت الحساسة - سلطة التوقيع فيما يتعلق بتوسيع أمن نظام أسماء النطاقات

تكتسي سلطة التوقيع أهمية حاسمة بالنسبة إلى أمن شبكة الإنترنت واستقرارها وموثوقيتها. ويجب أن يضطلع بالدور والمهام المرتبطتين بالسياسات التي تحكم التنسيق المتوائم والعالمي لهذه الخدمات فيما يتعلق بالنطاقات العليا لرموز البلدان، هيئة حكومية دولية مختصة لديها ولاية ممنوحة من الحكومات والخبرة اللازمة في مجال توفير هذه الخدمات حتى يمكن مراعاة شواغل ومصالح الدول ذات السيادة.

وقد يأتي قرار التفويض هذا نتيجة للتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين من خلال النقاشات والمناقشات في المنتديات ذات الصلة كاجتماعات المجالس الحكومية الدولية.

إدارة موارد الإنترنت الحساسة - إدارة النطاقات العامة من المرتبة العليا

في حالة السياسات العامة المتعلقة بإدارة الإنترنت التي تختلف عن القانون الدولي والمعاهدات الدولية، يمكن أن تمثل إحدى المنظمات الحكومية

الدولية منتدى للمناقشات والاتفاقات بين الأطراف المعنية. وسيكفل هذا المنتدى، داخل المنظمة ذات الصلة، مراعاة القوانين والمعاهدات الدولية لدى صياغة وتنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت التي يمكن أن تترك أثراً على المعاهدات والقوانين الدولية التي تحكم المنظمات الدولية.

إدارة موارد الإنترنت الحساسة - إدارة نطاقات عناوين البلدان المدوّلة

من شأن بلد ما أن يحتفظ لوحده بالرقابة على إدارة نطاق عنوان البلد المخصص له تبعاً للفقرة 63 من برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات التي تنص على ألا تشارك البلدان في القرارات المتعلقة بنطاق عنوان بلد آخر؛ كما أن مصالحها المشروعة، كما يعبر عنها ويحددها كل بلد بأساليب متنوعة، فيما يخص القرارات التي تؤثر على النطاقات العليا الخاصة بها، يجب أن تصان وتدعم وتعالج من خلال أطر وآليات مرنة ومحسنة.

ويمكن للهيئة المنتدبة أن تحتفظ بدور استشاري، إذا دعت الحاجة، بناءً على طلب البلد المعني. ويمكن حل أي خلاف قد ينشأ بين الكيانين من خلال منظمة دولية/حكومية دولية تتمتع بالولاية اللازمة لذلك.

اتحاد الشبكة العالمية

التوصيات

يجب على كل وسط مهني، وعلى الاختصاصيين التقنيين، وكل حكومة، ومجتمع مدني، وقطاع صناعي، ممارسة ما يتقنونه على النحو الأفضل، والتعاون مع الأوساط الأخرى التي تمتلك خبرات مختلفة. وينبغي للأوساط الهندسية أن تواصل تحديد التكنولوجيات وتطويرها. ويتعين على الحكومات تحديد القوانين وإنفاذها، كما يجب على جميع أصحاب المصلحة فهم التكنولوجيات الجديدة لدى نشأتها. وينبغي أن يحيط المهندسون على نحو أفضل بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية للتكنولوجيات الجديدة قيد التطوير. كما يجب ألا تغيب المهمة العامة عن ذهن جميع الأوساط، ألا وهي تعزيز حقوق الإنسان المرتبطة بالحصول على المعلومات والتمتع بحرية التعبير والاتصال.

وينبغي أن تضطلع الحكومات بدور هام كراعية ومستخدمة لتكنولوجيات الإنترنت وإنما ليس كمهندسة للشبكات. فعلى الحكومات والمجتمع المدني تهيئة بيئات مواتية. ومهما كان بريق التكنولوجيا، فإن

فوائدها تبقى موزعة على نحو غير متكافئ، وتتوقف في النهاية على إجراء حكيم فيما يتعلق بكفالة المساواة في الحصول على المعلومات عبر جميع أنحاء العالم.

والتحدي الذي ليس له نظير قط الذي يواجه مقدمي خدمات التكنولوجيا الأساسية (مثل شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، وفرقة العمل المعنية بهندسة الإنترنت/جمعية الإنترنت، واتحاد الشبكة العالمية) إنما يكمن في تطوير هيكل أساسي مشترك للموارد والمعايير من أجل تناول القضايا ذات الأثر الاجتماعي الهام، ولكنها تتطلب أيضاً في الوقت ذاته خبرات تقنية وتوافقاً في الآراء على الصعيد التشغيلي لكي تتم معالجتها بفعالية. وينبغي إتاحة المجال للمرونة والابتكار، وينبغي في الوقت ذاته أن تركز الجهود على الاحتياجات الوظيفية، وليس على القواعد الخاصة بالتكنولوجيا، أو الأعمال، أو القواعد السياسية أو الاجتماعية، مما يعني أن ثمة حاجة لتنسيق عالٍ بين مختلف المستويات. وهذا هو المجال الذي يستغرق أغلب الوقت المحدود المخصص للسياسات لكيان صغير مثل اتحاد الشبكة العالمية.

ويحاول اتحاد الشبكة العالمية أيضاً مواصلة دفع برنامج المعايير المفتوحة من خلال المشاركة على نحو أنشط في التحالف الدينامي للمعايير المفتوحة التابع لمنتدى إدارة الإنترنت (وثائق المنتدى).

وينص إعلان مبادئ جنيف على أن توحيد المعايير يشكل أحد اللبنات الأساسية لمجتمع المعلومات. والذي يحظى بالأولوية بالنسبة لاتحاد الشبكة العالمية هو أن تشارك في هذه المناقشة منظمات الإنترنت التي جعلت الإنترنت واقعاً قائماً ولا تزال.

ويعتبر عمل اتحاد الشبكة العالمية في مجالي التدويل وإمكانية الحصول على المعلومات مثالا على رغبة في شمل جميع المستخدمين والثقافات، والوصول إلى الدوائر المعنية وتجميعها من أجل تطوير هذا المحفل الثوري في المستقبل.

وتجدر الإشارة في مجال تعزيز التعاون إلى أن اتحاد الشبكة العالمية نجح أخيراً عام 2008 في إنشاء مؤسسة شبكة الإنترنت العالمية، التي يأمل في أن تسهم ليس فقط في توفير موارد إضافية لمعايير وعلوم الشبكة، بما في ذلك إدارة الإنترنت ومسائل الربط بين السياسات، وإنما أيضاً في معالجة قضايا الفجوة الرقمية في برنامج عمل تونس من خلال البدء بمشاريع

”الشبكة للمجتمع“، التي تركز على الشبكة لتمكين الناس، ولا سيما الذين لا يحظون بخدمات أساسية كافية. وتكمن مهمة هذه المؤسسة في كفالة إمكانية وصول الناس المنتمين إلى ثقافات مختلفة في أنحاء العالم والذين يتفاوتون في مستوياتهم اللغوية ومهاراتهم في إجادة القراءة بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقات إلى الشبكة والانتفاع بها على الأمد الطويل.

وينبغي لمنتدى إدارة الإنترنت أن يناقش الموضوع الهام للمعايير المفتوحة. وينبغي تشجيع المشاركة المباشرة من جانب أي صاحب مصلحة في وضع جدول الأعمال التقني والإجرائي للمنظمات، كاتحاد الشبكة العالمية مثلاً. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة الدول الأعضاء فيها، على تخصيص مزيد من الموارد لكل مجال بالمستوى الملائم (سواء تعلق المجال بالمعايير أو تيسر الوصول إلى المعلومات أو الخصوصية، إلخ).

مجلس أوروبا

التوصيات

الحوار وتعزيز التعاون بين الحكومات

يوصى بالحوار وتعزيز التعاون بين الحكومات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. فعلى الصعيد الأوروبي العام، سيعمل مجلس أوروبا على وضع أطر وتدابير السياسات العامة مع دوله الأعضاء السبع والأربعين بمناسبة المؤتمر الوزاري الأول لمجلس أوروبا المسؤول عن وسائل الإعلام وخدمات الاتصالات الجديدة (ريكيافيك، 28 و 29 أيار/مايو 2009). ومن المتوقع أن يحدد هذا المؤتمر الوزاري مجالات لتطوير القانون الدولي في شكل اتفاقيات لمجلس أوروبا.

وفي هذا السياق، يوصى بتعزيز هذا التعاون لكفالة عدم المساس بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت بداعي الملكية الخاصة وإدارة موارد الإنترنت الحساسة. وتكتسي ذات الأهمية الحاجة إلى وضع سياسات بشأن الخطوات/الاستراتيجية المقبلة لشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة عقب إعائها من اتفاق المشروع المشترك الذي كلفت بموجبه بالامتنال لسلسلة من ”المسؤوليات“ التي تعتبر ضرورية لإعائها من الرقابة الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

تعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول للعمل معا على المستوى العالمي من خلال منتدى إدارة الإنترنت

ساعد تعزيز التعاون مع منتدى إدارة الإنترنت ومن خلاله بشأن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت مجلس أوروبا على صياغة معايير وأدوات جديدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون على الإنترنت. وتحقق ذلك من خلال توسيع حوار أصحاب المصلحة المتعددين مع الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول.

وقد كان لمنتدى إدارة الإنترنت، على مدى العامين الماضيين، أثر على تحديد المفاهيم لأكثر من سبع توصيات صادرة عن لجان وزارية تابعة لمجلس أوروبا في مجال وسائل الإعلام ومجتمع المعلومات، ومجموعتين من المبادئ التوجيهية في مجال حقوق الإنسان لجهات رئيسية من غير الدول في مجال الإنترنت، ولا سيما منتجي الألعاب الإلكترونية ومنتجي خدمات الإنترنت الأوروبيين. كما برزت مسائل هامة مثل مشاركة الجمهور في إدارة الإنترنت، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة الشباب والعناية بالأشخاص ذوي الإعاقة عبر الإنترنت، وهي تحفز السياسات العامة في منتدى إدارة الإنترنت وعبره.

ويعزز منتدى إدارة الإنترنت على نحو فعال التعاون بشأن السياسات العامة، ويكتسي قيمة هامة بوصفه محفلا للتواصل والتعاون العالميين. ويوصي بالتالي بتعزيز المنتدى وتطويره.

تعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول للعمل معا على المستوى الأوروبي العام من خلال عملية الحوار الأوروبي بشأن إدارة الإنترنت

على صعيد عموم أوروبا، اجتمع مجلس أوروبا وأطراف فاعلة من الدول ومن غير الدول أيضا في إطار الحوار الأوروبي الشامل بشأن إدارة الإنترنت (www.eurodig.org) ويوفر الحوار الأوروبي الشامل بشأن إدارة الإنترنت محفلا لمناقشة وصوغ مناظير أصحاب المصلحة الأوروبيين المتعددين بشأن إدارة الإنترنت (أي إمكانية وصول الجميع إلى المعلومات، والأمن والخصوصية، والانفتاح عبر الإنترنت، وموارد الإنترنت الحساسة). وهذا النوع من التعاون المنطلق من القاعدة يقف وراء تعبئة وحفز مجموعة

من الجهات الفاعلة على المستوى المحلي، والإقليمي، والوطني في أوروبا. وهو يعزز شبكات الممارسين التي لم تكن لتتنشأ لولا ذلك، ويتم نهج "المعالجة من أعلى إلى أسفل" للسياسات العامة التي تعدها الحكومات. ويوصي إذا بدعم وتعزيز أسلوب المبادرات الإقليمية المنطلقة من القاعدة، كالحوار الأوروبي بشأن إدارة الإنترنت، بوصفها محفزاً للسياسات العامة؛ وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية والممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص على التعاون.

جمعية الإنترنت

التوصيات

ينبغي أن يستفيد جميع أصحاب المصلحة من فرصة المشاركة على نحو أكبر في منظمات مجتمع الإنترنت، التي تضع المعايير التقنية وتناقش المسائل المشتركة بين التكنولوجيا والسياسات. وفي هذا الصدد، دعا مجتمع الإنترنت التقني في مذكرته بشأن مستقبل الإنترنت في اقتصاد العولمة الموجهة إلى وزراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اجتماعهم الذي عقد في حزيران/يونيه 2008، الحكومات رسمياً إلى الانضمام إليه في مجتمع مفتوح وتعاوني، إلى جانب أوساط الأعمال والمجتمع المدني، سعياً إلى توسيع نطاق فوائد الإبداع والتقارب لتشمل جميع المجتمعات، في جميع أنحاء العالم.

والياً، هناك قلة من الحكومات والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني التي تستفيد من الفرص المتاحة أمامها. وتجمع شبكة الإنترنت بين التكنولوجيا والسياسات معا بأساليب لم يسبق لها مثيل. فلقد ظهرت نهج جديدة، وأمكنة جديدة، ومنتديات جديدة للاستجابة إلى الفرص التي نشأت نتيجة لذلك. ومن الجوهرى، بالتالي، أن يواجه جميع أصحاب المصلحة هذا التحدي من خلال المشاركة في هذه المنتديات الجديدة التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى تطور الإنترنت بروح من المسؤولية.

وينبغي للأمم المتحدة اتخاذ خطوات، عن طريق المنظمات التابعة لها، من أجل إيجاد الوعي بالفرص المتاحة للمشاركة مع الآخرين في وضع نهج كلي لمبادئ السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت. بل ينبغي للأمم المتحدة أن

تذهب أبعد من ذلك بدعم برامج بناء القدرات لمساعدة الدول الأعضاء على فهم الطريقة المثلى للمشاركة في المنظمات ذات الصلة. وكيف ومتى يمكنها الإسهام في المناقشات، وكيف يمكنها تنمية الخبرات اللازمة للقيام بذلك على نحو ذي مغزى. ومن شأن الدعم والتشجيع اللذين تقدمهما الأمم المتحدة أن يجعلا المنتديات المحلية والإقليمية والعالمية المعنية بتكنولوجيا وسياسات الإنترنت، ومجالات الالتقاء بينها، أكثر دينامية وشمولية.

وينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية أن تجعل أنشطتها المتعلقة بسياسات الإنترنت وأنشطتها لصنع القرار ذات الصلة بالإنترنت أكثر انفتاحاً وشمولية بالنسبة إلى جميع أصحاب المصلحة.

وتشير جمعية الإنترنت إلى الخطوات التي اتخذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بهدف إدراج مجتمع الإنترنت التقني والمجتمع المدني في أعمالها في مجال السياسات المتعلقة بالإنترنت. وترحب جمعية الإنترنت بهذه الفرص، وتفتتح أن تنظر الأمم المتحدة في مثال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كحالة إفرادية لزيادة الانفتاح في المنظمات التابعة لها، وللتوصية بآليات يمكن للدول الأعضاء تنفيذها على المستويين المحلي والإقليمي.

ويجب أن تقوم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في المنظمات الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية، والمنظمات الدولية على أساس التزام بالانفتاح، والشمول، والاتصال، بحيث تتمكن الكيانات التي قد تتأثر بالقرارات من المشاركة في تطوير وتنفيذ تلك القرارات. ومن الواضح أن هذا النهج أساسي لتطوير شبكة إنترنت ستكون هي نفسها منفتحة وشاملة ومفيدة للناس في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فقد لاحظت جمعية الإنترنت تكراراً أن بعض المنظمات لم تنفذ آليات تسمح لجميع أصحاب المصلحة بالمشاركة في النقاشات والمناقشات، حتى عندما تتعلق تحديداً، في حالات كثيرة، بأنشطة إدارة أنشطة نشر أصحاب المصلحة غير الحكوميين، وتتعلق بالشؤون التقنية والتشغيلية التي لا تؤثر على مسائل السياسات العامة الدولية. ووجدت جمعية الإنترنت، بوجه خاص، أن فرص المشاركة تكون محدودة جداً عندما يجري اتخاذ قرارات ملزمة فعلية وفي الجمعيات العالمية ومؤتمرات إبرام المعاهدات على سبيل المثال. وترى جمعية الإنترنت كذلك أن المناقشات السابقة لاتخاذ قرار ما يجب أن تكون مفتوحة بدرجة أكبر بكثير أمام جميع إسهامات أصحاب المصلحة.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

إشارة إلى إعلان سول من أجل مستقبل اقتصاد الإنترنت

تود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلقاء الضوء على نتائج الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مستقبل اقتصاد الإنترنت (www.oecd.org/futureinternet)، الذي عقد في سول، جمهورية كوريا، يومي 17 و 18 حزيران/يونيه 2008. وكانت النتيجة الرئيسية للاجتماع الوزاري اعتماد إعلان سول من أجل مستقبل اقتصاد الإنترنت من جانب 30 بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، علاوة على تسعة بلدان غير أعضاء والجماعة الأوروبية.